

الفصول المختارة

[62] - عليه السلام - بما كشفناه ثبت أن الفضل الذي حصل به لأمير المؤمنين - عليه السلام - يرجع على كل فضيلة حصلت لاحد من الصحابة وأهل البيت - عليهم السلام - وبطل قول من رام المفاضلة بينه وبين أبي بكر من العامة والمعتزلة الناصبة له - عليه السلام - إذ قد حصل له - عليه السلام - فضل يزيد على الفضل الحاصل للأنبياء. ولعل قائلًا يقول عند سماع هذا: كيف يسوغ لكم ما ادعيتموه في هذه المحنة وتعظيمها على محنة إسماعيل - عليه السلام - وذلك نبي وهذا عندكم وصي نبي وليس يجوز أن يكون من ليس بنبي أفضل من أحد الأنبياء - عليهم السلام -. فانه يقال لهم: ليس في تفضيلنا هذه المحنة على محنة إسماعيل - عليه السلام - تفضيل لأمير المؤمنين - عليه السلام - على أحد الأنبياء - عليهم السلام -. وذلك أن عليا - عليه السلام - وإن حصل له فضل لم يجزه نبي فيما مضى، فان الذي حازته الأنبياء من الفضل الذي لم يحصل منه شيء لأمير المؤمنين - عليه السلام - يوجب فضلهم عليه ويمنع من المساواة بينه وبينهم أو تفضيله عليهم كما بيناه، وبعد فان الحجة إذا قامت على فضل أمير المؤمنين - عليه السلام - على نبي من الأنبياء ولاح على ذلك البرهان، وجب علينا القول به وترك الخلاف فيه ولم يوحشنا منه خلاف العامة الجهلاء. وليس في تفضيل سيد الوصيين وإمام المتقين وأخي رسول رب العالمين سيد المرسلين ونفسه بحكم التنزيل وناصره في الدين وأبي ذريته الأئمة الراشدين الميامين على بعض الأنبياء المتقدمين، أمر يحيله العقل ولا يمنع منه السنة ولا يردده القياس ولا يبطله الاجماع إذ عليه جمهور شيعته، وقد نقلوا ذلك عن الأئمة من ذريته - عليهم السلام - وإذا لم يكن فيه إلا خلاف الناصبة والمستضعفين ممن يتولاه لم يمنع من القول به.
